

يمكن نقصه ضمن مالتف به معاقلته النفس صوره
الطلب ان يقول ان تقدمت الى هذا الرجل لمهد
الاشهاد ليس بشرط وانما ذكر ليكن من اشارة عند
الاشهاد فكان من باب الاحتياط م لامن اشهد عليه
فباع وقصم المشتري فسقط او طليح لا يملكه يقضه
كالمؤمن والمستاجر والمودع وساكن الدار فان مال داره يظل
الى دار رجل فله الطلب ويصح تأجيله وبرأفة لان مال الكائن
الى الطريق فاجله الفاضل او من طلب م لانه حق العامة
فله يكون لها ابطاله م فان بنى ما يله ابتداء ضمن بلا طلب
كما في اشراج المباح ونحوه م اشراج المباح اخرج الميزان
من الجدار الى الطريق والبناء عليها وما نحوها فكلف
الميزان م حايطا خسية طلب يقضم من اجله هم
وسقط على رجل ضمن العاقلة حتى الدين كما ضمنوا لغيره
الطلب صح في الحسن ضمن عاقلة حافر البئر وبني الحايطة
تفتي

انما الغرض من طلب النقص هو
تكون متعلقا بالوجه من النقص
انما الغرض من طلب النقص هو
تكون متعلقا بالوجه من النقص
انما الغرض من طلب النقص هو
تكون متعلقا بالوجه من النقص

بني الحايطة

تفتي الدين لان الحافر والباقي في الثلثين مستعمل وهذا
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ضمنوا النقص في
الحايطة والحفر والبناء اما الحايطة فلو ان التلطف
من نصيب من طلب منه معتبر وفي غيره لا وكان
قسمين كما في عقد الاستئجار ونهش الحية وجرح النساء
وفي مسألة الحفر والبناء التلطف بنصيب المالك لا يجب
الضمان ونصيب الغاضب يوجب مقسم قسمين
لان حفره ولا
باب حناية البهيمه وعلتها ضن
الراكب ما وطقت دابته وما اصابت بدنها او رجلها
اوراسها او كلمت او خبطت او صدمت كما
نفت رجلها او ذنبها م فان الاحتراز عن الرطبة
وما يشابهه ممن تجلوف النخلة بالرجل والذنب وهذا
عندنا وعند الشافعي رحمه الله يضمن النخلة
ايضا لان فعلها يضاف الى الراكب م او عبط
بمادنت او بالث في الطريق سايرة او واقفها لذلك
فان واقفها غيره ضمن م فانها اذت او بالث في الطريق
حالة السير لا يضمن اما اذا واقفها لتروث

انما الغرض من طلب النقص هو
تكون متعلقا بالوجه من النقص
انما الغرض من طلب النقص هو
تكون متعلقا بالوجه من النقص
انما الغرض من طلب النقص هو
تكون متعلقا بالوجه من النقص